قاضٍ: لا يوجد شيء اسمه رئيس الوزراء

لجنة تعديل الدستور تبدأ عملها... ودولة القانون يريد تعديل ٦٦٠ فقرة

تستمر الأزمة بين الأطراف والمكونات السياسية لوجود فقرات من الدستور سميت بـ"المطاطية"، بحيث باتت القوى السياسية تشعر بأن الدستور لا يسعف العملية السياسية في الخروج من مآزقها المتلاحقة، وان جميع الملفات التي تشهد خلافات لم تحل لغاية الان، ما دفع نوابا وشخصيات الى المطالبة بتعديل بعض فقراته.

□ بغداد / إياد التميمي

القاضي وائل عبد اللطيف اعتبر ان "التعديلات على الدستور الحالي لا تتجاوز الـ ٢٠ - ٣٠ مادة، شرط ان تكون المادة الاولى منه مشمولة بالتعديل، وهي تنص على "ان جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوريٌ نيابيٌ برلماني ديمقراطيٌ، وهذا الدستور ضامنٌ لوحدة العراق."

وأضاف عبد اللطيف وهو عضو في لجنة كتابة الدستور ونائب سابق ان "جميع دساتير البلد جاءت من خارجه وان اجندات خاصة فرضت عليها جميعا"، مشيرا الى "ان افضل الدساتير الذي حكم البلد كان مكتوبا في يومين فقط، ومن ٣٠ مادة، وهو الذي عمل به من عام ١٩٢٥ لغاية عام ١٩٥٨.

واستبعد عبد اللطيف ان تنجح لجنة تعديل الدستور التي خرجت من قبل التحالف الوطني، والتي كان عملها من ضمن مشروع ورقة الاصلاح، برئاسة القيادي في المجلس الاعلى النائب همام حمودي.

وانتقد عبد اللطيف تسمية رئيس مجلس الوزراء برئيس الوزراء حيث اكد ان "الدستور من المادة الاولى الى المادة ٤٤ لم يذكر اسم رئيس الوزراء، واكد على ان السلطة التنفيذية تشكل من مجلس رئاسي، معتبرا ما تروج له بعض وسائل الاعلام والقنوات الفضائية بتسمية المالكي رئيس الوزراء هو خطأ متعمد.

ونوه عبد اللطيف الى ان صلاحيات رئيس مجلس الوزراء كانت قد ذكرت بشكل واضح في المادة ٨٠.

وتنص المادة ١٠٩ على أن يكون مجلس الوزراء هو الهيئة التنفيذية والادارية العليا، ويتكون من رئيس مجلس الوزراء والوزراء، ويضع المجلس خطط وسياسة البلاد ويشرف على تنفيذ القوانين والانظمة ويدير عمل اجهزة الحكومة ومؤسساتها.

الى ذلك كشف النائب عن ائتلاف دولة القانون هيثم الجبوري عن وجود اكثر من ٦٦٠ فقرة من الدستور بحاجة الى تعديلات "، مشيرا الى ان " لجنة الاصلاحات ستوصي لجنة التعديلات الدستورية باجراء التعديلات اللازمة".

وقال الجبوري في تصريح صحفي ان "هناك لجنة داخل البرلمان خاصة باجراء التعديلات الدستورية حيث يوجد هناك اكثر من ٦٦٠ فقرة تحتاج الى تعديل "، موضحا ان " لجنة التعديلات تحتاج الى عرض التعديل على الشعب من خلال الاستفتاء العام لذالك لجنة الاصلاحات ستوصي الاطراف السياسية لتسهيل عمل اللجنة من اجل اجراء التعديلات الدستورية ".

واستبعد اجراء " التعديلات على الدستور خلال الدورة الانتخابية الحالية عازيا ذلك الى وضع البلد الذي لايساعد على اجرائها"بحسب قوله.

وكانت القائمة العراقية قد دعت في ١٢ تشرين الاول ٢٠١١ الى العمل على تعديل الدستور كونه يحمل بعض الثغرات الناتجة عن كتابته على عجل بحسب مستشار القائمة العراقية هاني عاشور، مطالبا "بإعادة تفعيل لجنة تعديل الدستور ووضع سقف زمني لا يتجاوز الثلاثة أشهر لتعديله ومنع الخروق وتجاوز الأخطاء التي وردت فيه".

يشار الى أن مجلس النواب في الدورة السابقة أقر تشكيل لجنة أسماها لجنة التعديلات الدستورية تقوم بدراسة الاعتراضات الموجودة من قبل بعض الكتل السياسية على الدستور الحالي الذي أقر في العام ٢٠٠٥ بعد إجراء استفتاء شعبي عليه.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي أكد، في ٢٣ آب ٢٠١١، أن الحكومة الحالية والدستور بنيا على أساس قومي وطائفي، وفيما أشار إلى أن الدستور تضمن "ألغاماً بدأت تتفجر وليس حقوقاً"، دعا إلى تعديله بما يحقق دولة المواطنة واعتماد الأساس الوطني والانتماء للوطن بعيداً من بقية الانتماءات.

وكان أكاديميون متخصصون ومحللون سياسيون دعوا، في الـ١٣ من نيسان، إلى إعادة صياغة غالبية فقرات الدستور وتعديلها بسبب ما تتضمنه من خلل، معتبرين أنها سبب غالبية الخلافات السياسية التي يعاني منها البلد، في حين طالب أحد الإعلاميين بكتابة دستور جديد لأن الموجود حالياً "غير قابل للتعديل".يذكر أن الدستور أقر عام ٢٠٠٥ بعد إجراء استفتاء عام في المحافظات كافة.

٤٠٠ ألف دينار هي الحد الأدنى للمتقاعدين

اللجنة المالية: تعديل قانون التقاعد في البرلمان نهاية الشهر

□ بغداد/محمد صباح

كشفت اللجنة المالية النيابية،ان قانون تعديل قانون التقاعد سيصل الى البرلمان نهاية شهر ايلول الحالي من قبل الهيئة الوطنية للتقاعد العامة،لافتة الى ان زيادة رواتب المتقاعدين لم تحدد بعد لان ذلك يعتمد على موازنة الدولة،منوهة الى ان التعديل سيناقش الحد الادنى للرواتب الحالية المتقاعدين والبالغة ٢٢٠ الف دينار ورفعه الى اكثر من ذلك مع توحيد الرواتب مع المشمولين بقانون ٢٠٠٨.

في حين،بينت اللجنة الاقتصادية النيابية "ان زيادة رواتب المتقاعدين ستكون (٤٠٠)الف دينار لكل شهر لادنى راتب تقاعدي،مستبعدة ان يكون دفعها بأثر رجعي".

وقال عضو اللجنة عبد الحسين عبطان لـ"المدى"ان قانون التقاعد ستتم مناقشته في مجلس النواب في الايام القليلة المقبلة بعد حصوله على موافقة من جميع الكتل السياسية من اجل زيادة رواتب المتقاعدين،لافتا الى ان التعديل سيكون ليس على مستوى الراتب فقط،وانما على سنوات الخدمة ايضا وقضايا اخرى سترفع من المستوى المعاشي للمتقاعدين".

واضاف"ان تعديل قانون التقاعد سيأخذ طريقه الى التعديل والتصويت بطريقة سريعة ومغايرة عن جميع القوانين لأهميته،مشيرا الى ان مجلس النواب مصمم على ان تكون السنة الجديدة هي بداية لتوحيد رواتب المتقاعدين ما قبل عام ٢٠٠٨ وما بعده وزيادة كذلك".

واستبعد عبطان وهو نائب عن كتلة المواطن النيابية"ان يكون هذا القانون بأثر رجعي ومن الامور الصعبة حاليا،مبينا ان وفق التعديل الجديد ستكون رواتب المتقاعدين لادنى درجة منهم هو (٤٠٠)الف دينار للشهر الواحد وفي الشهرين(٨٠٠)الف دينار".

وقالت عضو اللجنة المالية ماجدة التميمي في حديثها مع"المدى"ان قانون التقاعد سوف يصل الى مجلس النواب من قبل الهيئة العامة للتقاعد نهاية شهر ايلول الحالي بغية مناقشته واجراء بعض التعديلات عليه بما يتلاءم مع تلبية الرفاهية للمتقاعدين".

وتابعت"ان اللجنة المالية تركز على ثلاثة عوامل مهمة لادراجها ضمن تعديل قانون التقاعد هي زيادة رواتب المتقاعدين ومنهم الحد الادنى والتي يصل فيها الراتب الى ٢٢٠ الف دينار ورفعة الذي يعتمد في ذلك على الموازنة والامر الثاني توحيد رواتب المتقاعدين قبل ٢٠٠٨ الذين رواتبهم اقل من الذي تقاعدوا بعد هذا العام فضلا عن شمول الكسبة بهذا القانون من خلال فتح سجل بيانات لهم في هيئة التقاعد".

ويسعى مجلس النواب إلى إجراء مساواة بين المتقاعدين قبل عام ٢٠٠٨ وما بعده وفقا لتعديل قانون التقاعد العام بحيث يصبح ساريا على الجميع.

ولم يشمل القانون المتقاعدين الذي تقاعدوا قبل إقرار قانون التقاعد الحالي بفقراته وشمل بها من تقاعد بعد إقراره.

ويشكو الآلاف المتقاعدين من تدني رواتبهم التقاعدية مقارنة مع أقران لهم تقاعدوا بعد عام ٢٠٠٨ الذين يتسلمون رواتب أكثر.

وأضافت التميمي "ان اللجنة المالية شكلت لجنة مصغرة لمناقشة قانون التقاعد وهي مؤلف من عبد الحسين الياسري رئيسا ونائبا له ماجدة التميمي وعضوية كل من نجيبة نجيب وهيثم الجبوري،لافتا الى ان قضية زيادة رواتب المتقاعدين تتطلب مناقشة ذلك مع وزير المالية والتخطيط وخبراء اقتصاد".

أصحاب المطاعم والمتاجر مرعوبون ويفتشون الزبائن

نواب ومراقبون: الوضع يتدهور.. والاغتيالات سياسية

□ بغداد/غفران الحداد

أكد نائب دولة القانون إبراهيم الركابي انّ "عودة كواتم الصوت وتدهور الوضع الأمني بسبب القاعدة ومجاميع ارهابية تعتمد على أجندات معروفة".

وأضاف الركابي خلال اتصال هاتفي مع "المدى" أمس إن "هذا الوضع المتذبذب والمقلق منذ ٢٠٠٣ ولغاية الآن، يراد منه استهداف الشخصيات الوطنية وإسقاط العملية السياسية بما لا يسمح للعراق أن يكون قوياً ويتمتع بخيرات وفيرة وخوف هذه الأجندات على اقتصادها واقتصاد الدول الحليفة لها كدول الخليج".

وأكد الركابي ان "استهداف الوضع الأمني لا يريد إسقاط حكم رئيس الوزراء نوري المالكي فهو جاء عبر الانتخابات وليس عبر انقلاب وسيأتي يوم ويذهب ويأتي غيره".

فيما أشار وائل عبد اللطيف عضو الائتلاف الوطني في حديث لـ"المدى برس" إن "المشهد السياسي والامني بحاجة الى حكمة، وأن الناحية الأمنية هي من مسؤولية الدولة، وما دام لدينا وزارة دفاع ووزارة داخلية وجهاز استخبارات وتصرف أموال طائلة لميزانيات الوزارات والأجهزة الامنية بالمليارات، فيفترض ان يعالج الوضع الأمني بأسرع وقت". وأوضح عبد اللطيف إن "ليس من المعقول بعد مرور تسعة أعوام على التغيير في ٢٠٠٣ ونسمع عن حوادث الاغتيالات بكواتم الصوت وانفجار بعبوات ناسفة وسيارات مفخخة وبالتالي كل ما يجري غير مسموح به وحماية المواطن والنائب والموظف يجب أن يكون من أهم واجبات الحكومة". هذا وقد أكد المحلل السياسي سعد الحديثي إن "الوضع الأمني لم ولن يستقر، وأن ما يجري هيّ عملية تصفية حسابات بين شخصيات سياسية وقوى أمنية وتنفذ عمليات بأيدي أناس يقتلون بدم بارد وهذا الصراع نمى في ظل انتشار الفساد الإداري والمالي".

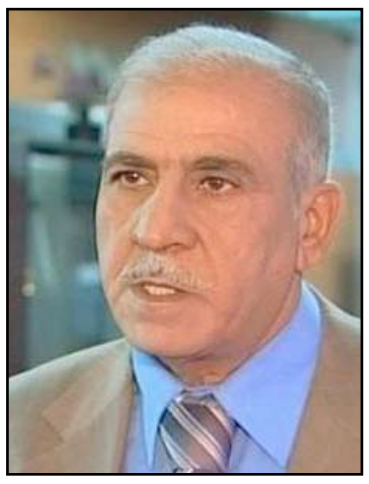

وائل عبد اللطيف

وأشار الحديثي في تصريح لـ"المدى" إن "كل رجل وطني يقف بوجه ملفات الفساد نسمع بخبر اغتياله وهنالك محاولة لسيطرة بعض الأحزاب على مؤسسات الدولة".

وأوضح الحديثي إلى إن "المواطن البسيط والعادي نراه خائفاً من التفجيرات مما جعلت أصحاب المحال التجارية والمطاعم وأصحاب المقاهي الى تفتيش الزبائن ويشعرون بخلاف ذلك إلى أنهم قد يكونوا إرهابيين، وهذه قضية خطيرة تقود المجتمع الى التفكك والى فقدان ثقة المواطنين في بعضهم البعض". ويلاحظ ان هذا الوضع الأمني المتدهور وعودة كواتم الصوت الى الشارع، قد أثار الرعب في نفوس بعض أصحاب المطاعم الشعبية في بغداد، حيث تحدث المواطن رعد جاسم من منطقة العلاوي قائلاً "دخلت مطعماً شعبياً لتناول وجبة الغداء ولكني فوجئت بتفتيشي من قبل أحد العمال بحجة الخوف من دخول إرهابي يفجر نفسه".

بينما أشار المواطن سالم ستار من شارع الكفاح إلى إن "أصحاب المقاهي والمطاعم الشعبية لهم الحق في تفتيش الزبائن قبل السماح لهم من الدخول لتناول الطعام".

مؤكداً إن "المسؤول الكبير في الدولة لا يستطيع حماية نفسه فكيف في أصحاب هذه المطاعم الشعبية فمن يحميهم". وأما الحاج جاسم أبو بكر من منطقة البنوك يقول "أنا لم أفكر بتطبيق هذا الإجراء الاّ بعد أن اغتيل مسؤول من أقربائي بكاتم للصوت"، متابعاً "إذا كان المسؤول لديه حماية مصيره الموت فكيف الحال بنا نحن الناس البسطاء".

كانوا في رحلة شرقي فرنسا

مقتل عراقي ـ بريطاني وزوجته على يد مجهولين ونجاة طفلتيهما

□ المدى / اف ب

كانت طفلتان بقيت إحداهما ثماني ساعات تحت جثة والدتها، الناجيتين الوحيدتين الخميس من مجزرة غامضة استهدفت عائلة بريطانية تمضي اجازة صيفية واسفرت عن اربعة قتلى في شرق فرنسا.

وصاحب السيارة التي عثر فيها على ثلاثة اشخاص مقتولين، هو رجل في الخمسين من العمر ومولود في بغداد. ويقيم هذا الرجل الذي تم التعريف به على انه سعد الحلي في منطقة سوري بالضاحية الجنوبية الكبرى للندن، كما تفيد مصادر الشرطة ومقرب من التحقيق. وتحمل احدى السيدتين القتيلتين وتبلغ من العمر ٧٤ عاما، الجنسية السويدية.

وتمركز عناصر من الدرك الخميس امام السيارة المتواضعة البيضاء للعائلة التي كانت تقيم على شاطئ بحيرة انسي في مخيم صغير بقرية سان جوريو.

وقال جان-كلود غياميه وهو احد هواة التخييم ويتحدر من مقاطعة بريتاني الفرنسية "لا نفهم كيف يمكن ان يحصل هذا الامر في مكان مخصص للعطل"، وتحدث عن الصدمة والتأثر اللذين شعر بهما المشاركون في موقع التخييم.

وحصلت الجريمة على بعد بضعة كيلومترات من المخيم في قرية شوفالين في وسط الغابة. وبعد ظهر الاربعاء، عثر رجل كان يقود دراجة هوائية على الضحايا في سيارتهم وهي من نوع بي.ام.دبليو تحمل لوحة تسجيل بريطانية في موقف سيارات عند مدخل الغابة.

وكانت العائلة مؤلفة من الوالدين وابنتيهما وجدتهما. وعثر على الرجل مقتولا في مقدم السيارة وعلى المرأتين في المقعد الخلفي. والقتيل الرابع هو راكب دراجة هوائية يقيم في قرية مجاورة وقد عثر عليه قرب السيارة الى جانب احدى الفتاتين وهي مصابة بجروح خطرة.

ولدى العثور على الجثث، كانت جريمة القتل قد حصلت لتوها على ما يبدو. فراكب الدراجة الذي عثر عليه مقتولا كان قد مر قبل قليل امام الشاهد الذي كان يقود دراجته على الطريق. ولم يشأ المحققون ان يؤكدوا ان كان الشاهد على الدراجة الهوائية شاهد سيارة القاتل او القتلة، كما ذكرت بعض وسائل الاعلام.

ونقلت الطفلة الجريحة التي تبلغ السادسة او السابعة من العمر في حالة خطرة الى مستشفى غرونوبل (جنوب شرق) لكن حياتها ليست في خطر. وقال الليوتنانت كولونيل بونوا فينمان الذي يرأس شعبة البحوث في درك شامبيري ان الاطباء "يعتقدون انه يمكن الاستماع الى افادتها في الايام المقبلة".

اما شقيقتها الصغرى التي تبلغ الرابعة من العمر فنجت بأعجوبة، حيث عثر عليها سالمة في السيارة حوالي منتصف الليل أي بعد ثماني ساعات على وقوع الجريمة ووضعت تحت حماية قوات الامن.

وقال مدعي الجمهورية في انسي اريك مايو "لقد بقيت مسمرة تحت الجثث حوالي ثماني ساعات ولم تحرك ساكنا طوال هذا الوقت. لم يعثر عليها الا بعد الوصول الى مسرح الجريمة".

وتلقى عناصر الدرك تعليمات بعدم دخول السيارة، حتى لا يعدلوا وضع الجثث، الى حين وصول الخبراء في البحث الجنائي الذين اتوا من باريس. ولم تقدم السلطات الخميس اي تفسير لتأخر وصول هؤلاء الخبراء الى هذا الحد.

وبقيت الفتاة مختبئة "تحت ساقي والدتها" الميتة طوال كل هذه الفترة، كما قال احد المحققين. واوضح المدعي ان "الطفلة تتحدث الانكليزية. لقد سمعت ضجيجا وصراخا لكنها لا تستطيع قول اشياء اخرى، وهي ليست الا في الرابعة من عمرها".

وعثر في مسرح الجريمة على عدد كبير من اغلفة الرصاصات التي اطلقت من مسدس اوتوماتيكي. واعتبر المدعي "من المؤكد وضع السيناريو الاجرامي في طليعة الاحتمالات". واضاف "كل السيناريوهات ممكنة، فقد يمكن ان تكون المسألة مأساة عائلية". واكد الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند من لندن التي يقوم بزيارة لها انه "لن يتم ادخار اي جهد" من اجل الوصول الى مرتكبي المجزرة بحق أسرة قدمت من بريطانيا لقضاء اجازة على ضفاف بحيرة انسي وايضا مواطن فرنسي من سكان المنطقة.

وتحدثت صحيفتا الاندبندنت والميرور البريطانيتان عن فرضية حصول محاولة سرقة مسلحة تحولت الى كارثة، فيما تحدثت صحيفة التلغراف عن عمليات قتل واحداث عن سابق تصور وتصميم قام بها قاتل او قتلة مع الحرص على الا يخلفوا شهودا.

وذكر مراسل وكالة فرانس برس ان الشرطة البريطانية حضرت ظهر الخميس الى منزل ضحايا المجزرة القائم في حي سكني يقع على بعد حوالي ثلاثين كيلومترا جنوب لندن.

واكتفت شرطة مقاطعة سوري بالقول في بيان انها "تساعد السلطات الفرنسية وهي على اتصال بوزارة الخارجية البريطانية بعد مقتل اربعة اشخاص قرب انسي".